المنهج الأمثل في التفسير
معالم وضوابط

أ. د. يوسف القرضاوي

لا ريب أن فهم كتاب الله تعالى الفهم السليم هو غاية كل مسلم، وهو الثمرة العلمية المرجوة من تدبره، كما أن الثمرة العملية هي الالتزام بأحكامه وتوجيهاته إيمانًا وعملاً ودعوة.

والذي يساعد على الفهم السوي للقرآن هو حُسن تفسيره بما يبين مقاصده، ويوضح معانيه، ويكشف اللثام عما فيه من كنوز وأسرار، ويفتح مغاليقه للعقول والقلوب.

وهنا يعرض سؤال كبير، عن أقوم المناهج، أو عن المنهج الأمثل الذي ينبغي توخيه واتباعه في تفسير القرآن العزيز.

وجوابنا عن هذا السؤال الكبير: أن المنهج الأمثل في تفسير القرآن يقوم على أصول راسخة، وقواعد شامخة، تتمثل في خطوات معلومة، ومعالم مرسومة، يجب مراعاتها والالتزام بها، حتى تتضح للمفسر الغاية، ويستقيم له الطريق.

١ - الجمع بين الرواية والدراية:

أول المعالم في هذا المنهج هو: الجمع بين الرواية والدراية. فإذا كان في مناهج التفسير ما عنى بالرواية والأثر، وفيها ما عنى بالدراية والنظر، فإن أقوم المناهج ما مزج بين الرواية والدراية، وجمع بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وألف بين تراث السلف ومعارف الخلف.

وهذا ما سار عليه كثير من أئمة التفسير، وعلى رأسهم شيخ المفسرين ابن جرير الطبري في موسوعته

التفسيرية (جامع البيان في تفسير القرآن)، وإن نظمه من نظمه في سلك تفسير الرواية، أو التفسير المأثور، وهذا ظلم للرجل، وعدم تقويمه التقويم الصحيح، فإن الذى يقرأ تفسيره يجده يسرد الروايات، ثم يناقشها، ويبين أولاها بالصواب، أو يرى هو رأيًا آخر في فهم الآية الكريمة.

والحافظ ابن كثير يقاربه في المنهج، وإن لم يبلغ مبلغه في استيعاب الأقوال في كتابه: "تفسير القرآن العظيم" وإن كان له مزية عليه في جوانب أخرى، مثل تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة...إلخ.

كذلك الإمام القرطبى، يجمع بين الرأى والمأثور في كتابه: "الجامع لأحكام القرآن" وإن اعتبر أقرب إلى الرأى.

ومن المتأخرين: الإمام محمد بن على الشوكانى (ت ١٢٥٠هـ) في كتابه: "فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية في التفسير".

وقد سجل في مقدمته ما يكشف عن منهجه الذى اختاره، وبيّن ملامحه فقال رحمه الله:

"إن غالب المفسرين تفرقوا فريقين، وسلكوا طريقين:

الفريق الأول: اقتصروا في تفاسيرهم على مجرّد الرواية، وقنعوا برفع هذه الراية.

والفريق الآخر: جرّدوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأسًا، وإن جاءوا بها لم يصححوا لها أساسًا.

وكِلا الفريقين قد أصاب، وأطال وأطاب، وإن رفع عماد بيت تصنيفه على بعض الاطناب، وترك منها ما لا يتم بدونه كمال الانتصاب.

فإن ما كان من التفسير ثابتًا عن رسول الله ﷺ، وإن كان المصير إليه متعينًا، وتقديمه متحتمًا، غير أن الذى صحّ عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن، ولا يختلف في مثل ذلك من أئمة هذا الشأن اثنان.

وأما ما كان منها ثابتًا عن الصحابة رضى الله عنهم:

فإن كان من الألفاظ التى قد نقلها الشرع إلى معنى مغاير للمعنى اللغوى بوجه من الوجوه فهو مقدَّم على غيره.

وإن كان من الألفاظ التى لم ينقلها الشرع فهو كواحد من أهل اللغة الموثوق بعربيتهم. فإذا خالف المشهور المستفيض لم تقم الحُجَّة علينا بتفسيره

الذى قاله على مقتضى لغة العرب، فبالأولى تفاسير مَنْ بعدهم من التابعين وتابعيهم وسائر الأئمة.

وأيضًا كثيرًا ما يقتصر الصحابى ومَنْ بعده من السَلَف على وجه واحد مما يقتضيه النظم القرآنى باعتبار المعنى اللغوى.

ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمال سائر المعانى التى تفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يُستفاد من العلوم التى تتبين بها دقائق العربية وأسرارها كعلم المعانى والبيان، فإن التفسير بذلك هو تفسير باللغة، لا تفسير بمحض الرأى المنهىَ عنه. وقد أخرج سعيد بن منصور فى "سننه"، وابن المنذر والبيهقى فى كتاب الرؤية عن سفيان قال: ليس فى تفسير القرآن اختلاف، إنما هو كلام جامع يُراد منه هذا وهذا.

وأخرج ابن سعد فى الطبقات وأبو نعيم فى "الحلية" عن أبى قلابة قال: قال أبو الدرداء: لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهًا.

وأخرج ابن سعد أن عليًا قال لابن عباس: اذهب إليهم - يعنى الخوارج - ولا تخاصمهم بالقرآن، فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسُنّة؛ فقال له: أنا أعلم بكتاب الله منهم، فقال: صدقت. ولكن القرآن حمّال ذو وجوه.

وأيضًا لا يتيسر فى كل تركيب من التراكيب القرآنية تفسير ثابت عن السَلَف. بل قد يخلو عن ذلك كثير من القرآن، ولا اعتبار بما لم يصح كالتفسير المنقول بإسناد ضعيف، ولا بتفسير مَنْ ليس بثقة منهم، وإن صح إسناده إليه.

وبهذا تعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين.

وهذا هو المقصد الذى وطّنت نفسى عليه، والمسلك الذى عزمت على سلوكه إن شاء الله، مع تعرُّضى للترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لى وجهه، وأخذى من بيان المعنى العربى والإعرابى والبيانى بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله ﷺ، أو الصحابة أو التابعين أو تابعيهم، أو الأئمة المعتبرين"[1].

٢- تفسير القرآن بالقرآن:

وثانى هذه المعالم هو: تفسير القرآن بالقرآن.

وذلك أن القرآن الكريم يصدق بعضه بعضًا. ويفسر بعضه بعضًا ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا**﴾ [النساء: ٨٢].

فما أُجمل فى موضع فُصِّل فى موضع آخر، وما أُبهم فى مكان بين فى آخر،

وما أطلق فى سورة أو آية قُيِّد فى أُخرى، وما جاء عامًّا فى سياق خصص فى سياق آخر، ولا بد من ضم الآيات بعضها إلى بعض، حتى يتكامل الفهم، ويستبين المقصود من النص.

وأول من سن ذلك وعلمه لنا هو رسول الله ﷺ، فحينما قرأ الصحابة قوله تعالى فى سورة الأنعام: ﴿**الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون**﴾ [الأنعام: ٨٢]. قلق الصحابة رضى الله عنهم، وخافوا على أنفسهم، فظاهر الآية أنه لا أمن ولا اهتداء لمن شاب إيمانه بأى ظلم أو معصية، ولو صغيرة، لهذا قالوا: يا رسول الله، وأينا لم يظلم نفسه! فقال النبى ﷺ: "ليس كما تظنون، ولكنه الشرك. أما قرأتم قول العبد الصالح: ﴿**إن الشرك لظلم عظيم**﴾"[٢] [لقمان: ١٣].

كما أن النبى ﷺ أنكر أشد الإنكار على بعض الصحابة الذين خرج عليهم وهم يختصمون فى القدر، يأخذ هذا بآية، ويعارضه ذلك بآية، فزجرهم غاضبًا، وقال: "أبهذا أمرتم؟! أم لهذا خلقتم؟! تضربون كتاب الله بعضه ببعض! إن الله أنزل كتابه يصدق بعضه بعضًا"[٣].

وأكمل المفسرين من نهج النهج النبوى فى تفسير القرآن بالقرآن، كما فعل الإمام ابن كثير، حيث يذكر فى تفسير الآية: ما يشابهها، أو يؤكدها، أو يوضحها، أو يقيدها، أو يخصصها، وهذا ما ينبغى أن يكون منهج كل مفسر.

انظر إلى فاتحة الكتاب واقرأ فيها: ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ لم يبين المراد بالربوبية هنا، ولكن بينها فى قوله تعالى: ﴿**سبح اسم ربك الأعلى الذى خلق فسوى والذى قدر فهدى**﴾ [الأعلى: ٣]، فتجلت الربوبية فى الخلق فالتسوية، والتقدير فالهداية. وكذلك لم تبين الفاتحة المراد بالعالمين. وقد أشارت إلى ذلك سورة الشعراء فى الحوار بين موسى وفرعون: ﴿**قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين**﴾ [الشعراء: ٢٤] فدل على أن العالمين تشمل السموات والأرض وما بينهما، واقرأ فيها أيضًا: ﴿**مالك يوم الدين**﴾، ثم اقرأ تفسيرها فى سورة الانفطار فى قوله تعالى: ﴿**وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين يوم لا تملك نفس لنفس شيئًا والأمر يومئذٍ لله**﴾ [الانفطار: ١٧-١٩]، وكذلك قراءة: ﴿**مَلِكِ يوم الدين**﴾ نجد تفسيرها فى

قوله تعالى: ﴿**يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شئ لمن الملك اليوم لله الواحد القهار**﴾ [غافر: ١٦].

وفي فاتحة الكتاب أيضًا: ﴿**صراط الذين أنعمت عليهم**﴾ ولم يبين من هم المنعم عليهم، وبين ذلك في سورة النساء، حيث قال تعالى: ﴿**ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحَسُن أولئك رفيقًا**﴾ [النساء: ٦٩].

ومن أجود ما قِيلَ في تفسير القرآن بالقرآن ما ذكره الإمام المجتهد المحقق محمد بن إبراهيم اليمني - الشهير بابن الوزير - في كتابه القيم: "إيثار الحق على الخلق" قال رحمه الله:

"تفسير القرآن بالقرآن: وذلك حيث يتكرر ذكر الشئ، ويكون بعض الآيات أكثر بيانًا وتفصيلاً، وقد جُمِعَ من هذا القبيل تفسير مفرد ذكره الشيخ تقي الدين (يعني ابن دقيق العيد) في شرح العمدة... وقد يذكر المفسرون منه أشياء متفرقة.

فمنه قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿**وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُم بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ**﴾ [غافر: ٢٨] بأنه العذاب المعجَّل في الدنيا؛ لقوله سبحانه في آخر هذه السورة: ﴿**فَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ**﴾ [غافر: ٧٧]، وقد تكرر هذا في كتاب الله تعالى.

ومنه تفسير: ﴿**وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا**﴾ [النساء: ٢٧] بأهل الكتاب - كقول مجاهد - لقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ**﴾ [النساء: ٤٤]، ويقويه أن عصاة المسلمين لا يريدون فجور صالحيهم، والآية وردت بضمير الغائب في المريدين، وضمير الخطاب في المائلين، فقوى ذلك.

ومنه تفسير: ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء: ١٢٣]، بقوله: ﴿**وَمَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ**﴾ [الشورى: ٣٠]، فقوله فيها: ﴿**وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ**﴾ مخصص لعموم: ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ ومقيِّد لإطلاقها كأنه قال: إلا أن يعفو، بدليل هذه الآية، مثل ما أنها مخصَّصة بآيات التوبة، فإنه مقدَّر فيها: إلا أن يتوبوا، بالإجماع، وبالنصوص في التائبين، وهذه الآية دالة على اشتراط عدم العفو، وعلى اعتبار مصائب الدنيا في عذاب المسلمين

ووعيدهم، كما دلَّ على ذلك حديث علي- عليه السلام- في تفسيرها، وحديث أبي بكر-رضي الله عنه- في تفسير: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾، ولذلك طرق شتى، وفيه أحاديث كثيرة مُجْمَع على معناها. وأحاديث: "الحسنة بعشر أمثالها أو أزيد، والسيئة بمثلها أو أعفو" وطرقه صحيحة كثيرة.

ومنه حمل المُطْلَق على المقيَّد، والعام على الخاص كنفي الخُلَّة والشفاعة في آية مطلقًا[٤].

وقد استثنى الله المتقين من نفي الخُلَّة في قوله تعالى: ﴿الأَخِلاَّءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلاَّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الزخرف: ٦٧]، واستثنى ما أذن فيه من الشفاعة بقوله في آية: ﴿مِنْ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦].

ومنه الجمع بين مَا يُتوهَم أنه مختلف، كخلق بني آدم من تراب، كما في الكهف[٥]، ومن طين[٦] في غير آية، وهو تراب مختلط بالماء، ففيه زيادة على التراب المطلق، وكذلك خلقه من صلصال[٧]، فإنه أخص من الجميع، لأنه طين مخصوص.

ومنه تقديم المنطوق على المفهوم، وأوجب منه تقديم تفصيل القول المنطوق على عموم المفهوم؛ لأن الخاص يُقدَّم على العام المنطوق، فكيف لا يُقدَّم على عموم المفهوم"؟ أ.هـ[٨].

٣- تفسير القرآن بالسُّنّة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير:

"إن أصح طرق التفسير أن يُفسَّر القرآن بالقرآن، فما أُجمل في مكان فإنه قد فُسِّر في موضع آخر، وما اختُصِر في مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر.

فإن أعياك ذلك فعليك بالسُّنة، فإنها شارحة للقرآن، وموضِّحة له، بل قال الإمام الشافعي: كل ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فهمه من القرآن. قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلاَّ لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤].

ولهذا قال ﷺ: "ألا إني أُوتيتُ القرآن ومثله معه"[٩] يعني: السُّنَّة.

والسُّنَّة تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، إلا أنها لا تُتلى كما يُتلى القرآن. ولهذا تسمى: "الوحي غير المتلو".

وقد استدل الإمام الشافعي وغيره من الأئمة على ذلك بأدلة كثيرة.

والغرض: أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السُّنة. كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: "بمَ تحكم"؟ قال: بكتاب الله. قال: "فإن لم تجد"؟ قال: بسُنَّة رسول الله. قال: "فإن لم تجد"؟ قال: أجتهد برأيى. فضرب رسول الله ﷺ فى صدره، وقال: "الحمد لله الذى وفَّقَ رسولَ رسولِ الله لما يُرضى رسول الله". وهذا الحديث فى المسانيد والسنن بإسناد جيد[١٠] (انتهى كلام ابن تيمية)[١١].

وقد نقل الحافظ بن كثير هذا الكلام عن شيخه ابن تيمية فى مقدمة تفسيره، حتى ظنه الكثيرون من كلامه هو، وإنما هو لشيخه.

قال الإمام الزركشى فى "البرهان": لكن يجب الحذر فيه من الضعيف والموضوع، فإنه كثير... قال الميمونى: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة لا أصل لها: المغازى والملاحم والتفسير.

قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا فقد صح من ذلك كثير[١٢].

قال السيوطى فى "الإتقان": الذى صح من ذلك قليل جدًّا، بل أصل المرفوع منه فى غاية القِلَّة، وسأسردها كلها آخر الكتاب إن شاء الله[١٣].

وقد سردها بالفعل كلها - بما فيها من مقبول ومردود، ومتصل ومنقطع - فبلغت ٤٤ صفحة (من ٢١٤ إلى ٢٥٧).

وذكر الإمام ابن القيم فى "الإعلام" - وهو بصدد ذكر أنواع البيان من النبى ﷺ - جملة من التفسير النبوى المروى بسند مقبول.

كما بيَّن (عليه الصلاة والسلام) أن الظلم المذكور فى قوله: ﴿**وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ**﴾ [الأنعام: ٨٢] هو الشرك.

وأن الحساب اليسير - فى قوله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا**﴾ [الانشقاق: ٨] وهو العَرْض.

وأن الخيط الأبيض والأسود هما بياض النهار وسواد الليل.

وأن الذى رآه نَزْلَةً أخرى عند سِدْرة المنتهى هو جبريل.

كما فسَّر قوله: ﴿**أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ**﴾ [الأنعام: ١٥٨] أنه طلوع الشمس من مغربها.

كما فسَّر قوله: ﴿**كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ**﴾ [إبراهيم: ٢٤] بأنها النخلة.

وكما فسَّر قوله: ﴿**يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِى الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**

﴿وَفِي الآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] أن ذلك في القبر حين يُسأل: مَنْ ربُّك؟ وما دينك؟.

وكما فسَّر اتخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله؛ بأن ذلك باستحلال ما أحلُّوه لهم من الحرام، وتحريم ما حرَّموه من الحلال.

وكما فسَّر قوله: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] بأنه ما يجزى به العبد في الدنيا من النَصَب والهم والخوف واللأواء.

وكما فسَّر الزيادة - في قوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] - بأنها النظر إلى وجه الله الكريم.

وكما فسَّر الدعاء في قوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بأنه العبادة.

وكما فسَّر إدبار النجوم في قوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩] بأنه الركعتان قبل الفجر.

وأدبار السجود في قوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ﴾ [ق: ٤٠] بالركعتين بعد المغرب، ونظائر ذلك[١٤].

وعرض الإمام ابن الوزير لهذا الموضوع في "إيثار الحق" أيضًا فقال:

"النوع الثالث: التفسير النبوي، وهو مقبول بالنص والإجماع؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وفي الحديث: "لا يأتي رجل مترف متكئ على أريكته يقول: لا أعرف إلا هذا القرآن، ما أحلَّه أحللته، وما حرَّمه حرمته. ألا وإني أوتيتُ القرآن ومثله معه، ألا وإن الله حرَّم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير".

ويدل على ذلك أن الإجماع قد انعقد على نسخ وجوب الوصية للوارثين بحديث: "لا وصية لوارث" وهو حديث حسن. وإذا وجب قبول ذلك في نسخ فريضة منصوصة فيه، فكيف بسائر البيان والتخصيص؟ وقبوله في نسخ وجوب الوصية إجماع العترة والأمة.

وقد اشتملت على ذلك الصحاح والسنن والمسانيد وجُمِعَ بحمد الله تعالى، وجمعتُ منه الذي في جامع الأصول ومجمع الزوائد ومستدرك الحاكم أبي عبد الله.

ويلحق بذلك أسباب النزول، وقد أفرده الواحدي وغيره بالتأليف، وهو مفيد جدًّا؛ لأن العموم الوارد على

سببٍ مختلفٌ في تعديه عن سببه، وهو نص في سببه، ظنى في غيره. وقد يُقصَر عليه بالإجماع، كما ثبت في قوله تعالى في ذم ﴿**الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا**﴾ [آل عمران: ١٨٨]. عن ابن عباس: أنها نزلت في اليهود، وفرحهم بما أتَوْا من التكذيب بالحق، فلولا ذلك أشكلت، وتناولت مَنْ فرح بما عمله من الخير. وقد صح: أن المؤمن مَنْ سرته حسنته وساءته سيئته. والفرح بالخير والطاعة من ضروريات الطباع والعقول.

ومنه تفسير: ﴿**وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ**﴾ [البقرة: ١٩١] بسببها، وهو فتنةُ مَنْ أسلم حتى يعود إلى الشرك، ولولا ذلك وقع الغلط الفاحش في مواضع كثيرة.

ومنه: تخصيص العمومات مثل تحريم الصلاة على الحائض، وسائر ما في السنن من أحكام الصلاة والزكاة والصيام والحج وشروط قطع السارق، ونحو ذلك واستيعابه في التفاسير غير معتاد.

ومنه: تقديم ذوى السهام على العصبات، ومنع الكافر من ميراث المسلم وعكسه، وإسقاط الأقرب للأبعد من العصبات والأقوى للأضعف.

ومنه: الجمع بين آيتى الكلالة، فإن الأولى في الأخوة من الأم والأخرى فيمن عداهم، وأمثال ذلك مما لا غِنَى عنه ولا بد منه ولا خلاف فيه.

ومنه: الزيادة في البيان كصلاة الخوف - والبغوى مكثر من هذا - وهو أمر مجمع عليه، ودليل على المبتدعة، حيث يمنعون من بيان السُّنة للقرآن"[١٥].

٤ - الانتفاع بتفسير الصحابة والتابعين:

الصحابة هم تلاميذ المدرسة المحمدية، فيها تخرجوا، ومنها اقتبسوا، وعنها تلقوا، وعلى مائدتها تغذت عقولهم وقلوبهم، فإذا صح عن الصحابة - رضى الله عنهم - تفسير معين أصغينا له أسماعنا، لِمَا امتازوا به من مشاهدة أسباب التنزيل وقرائن الأحوال، فرأوا وسمعوا ما لم يَرَ غيرهم ولم يسمع، مع عراقة في اللغة بالسليقة والنشأة، وصفاء في الفهم، وسلامة في الفطرة، وقوة في اليقين، ولا سيما إذا أجمعوا على هذا التفسير، فإن إجماعهم قد يدل على أن هذا الأمر أصلاً من السُّنة، وإن لم يصرِّحوا به. ويكفي في الإجماع هنا: أن ينتشر الرأى بينهم،

ويشتهر عن جماعة منهم، ولا يُعرف له منهم مخالف.

فإذا اختلفوا، فقد أتاحوا لنا أن نتخير من بين آرائهم ما نراه أقرب إلى السداد، أو نضيف إلى أفهامهم فهمًا جديدًا؛ لأن اختلافهم قد أعطانا دليلاً على أنهم فسَّروا برأيهم واجتهادهم، وهو رأى بَشَرٍ غير معصوم على كل حال.

ويرى بعض العلماء وجوب الأخذ بتفسير الصحابى - ولو واحدًا - لأنه من باب الرواية لا الرأى[١٦]، واعتبروه من باب المرفوع حكمًا، وخالفهم آخرون، بل إن أبا عبد الله الحاكم اعتبر تفسير الصحابى مرفوعًا فى كتاب، وموقوفًا فى آخر!

وقال الإمام ابن تيمية: إذا لم تجد التفسير فى القرآن ولا فى السُّنَّة، رجعت فى ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك، لما شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختصوا بها، ولِمَا لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة: الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين، وعبد الله بن مسعود، الذى قال: والذى لا إله غيره، ما نزلت آية من كتاب الله، إلا وأنا أعلم أين نزلت، وفيم نزلت.

وقال: كان الرجل منا إذا تعلَّم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن.

ومنهم الحبر البحر عبد الله بن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ، وترجمان القرآن، ببركة دعاء رسول الله ﷺ له: "اللَّهم فَقِّهْهُ فى الدين وعلِّمه التأويل"[١٧].

وقال ابن مسعود: نِعْمَ الترجمان للقرآن ابن عباس، وقد مات ابن مسعود سنة (٣٣هـ) على الصحيح. وعُمِّرَ ابن عباس بعده (٣٦) سنة، فما ظنك بما كسبه من العلوم بعد ابن مسعود؟[١٨].

وقد ذكرنا من قبل ما قال بعضهم: إن فهم الآيات ومعانى تركيبها، متوقف على الرجوع إلى أقوال التابعين.

وقد ناقشنا ذلك من قبل، ونقلنا عن بعض المحققين: أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل كسبب النزول والنسخ، وتعيين المبهم، وتبيين المجمل. ومنه ما لا يتوقف، ويكفى فى تحصيله التفقه على الوجه المعتبر[١٩].

وقال ابن تيمية: إذا لم تجد التفسير فى القرآن ولا فى السُّنَّة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة فى ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد ابن جبر فإنه آية فى التفسير.. وقتادة، وسعيد بن جبير، وعِكرمة مولى ابن

عباس، وعطاء، والحسن البصرى، ومسروق، وابن المسيب، وأبى العالية، والضحاك بن مزاحم، وغيرهم.

وقال شعبة وغيره: أقوال التابعين فى الفروع ليست حجة، فكيف تكون حُجَّة فى التفسير؟ يعنى أنها لا تكون حُجَّة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح. أما إذا اجتمعوا على الشئ، فلا يرتاب فى كونه حُجَّة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حُجَّة على بعض، ولا على مَن بعدهم. ويرجع فى ذلك إلى لغة القرآن، أو السُنَّة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة فى ذلك[٢٠].

وينبغى أن يُلاحَظ أن كثيرًا من أقوال الصحابة والتابعين فى التفسير ليست تحديدًا دقيقًا للمعنى المراد من اللفظ، بل بمجرد تمثيل، كما نبَّه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره[٢١].

كقولهم: ﴿**الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ [الفاتحة: ٦] هو الإسلام، أو القرآن، أو السُنَّة، أو سُنَّة الراشدين، أو سُنَّة الشيخين... أو طريق العبودية، أو طاعة الله ورسوله، إذ لا تنافى بين هذه الأقوال، فكلها تعبر عن الصراط المستقيم بوجه من الوجوه.

ومثل قولهم فى قوله تعالى: ﴿**وَأَن تَسْتَقْسِمُوا بِالأَزْلاَمِ**﴾ [المائدة: ٣] الأزلام: الشطرنج.

وقولهم فى آية: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِى لَهْوَ الْحَدِيثِ**﴾[لقمان: ٦]: هو الحديث هو الغناء. فهذا تمثيل لا تفسير، أى أن المفسِّر يذكر أهم ما ينبغى أن يدخل فى مضمون اللفظ من جزئياته وأفراده، فى رأيه.

٥- الأخذ بمنطق اللغة:

إن القرآن قد نزل ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ**﴾ [الشعراء: ١٩٥] فيجب - مع الاهتداء بكل ما سبق - أن يُفسَّر اللفظ بحسب ما تدل عليه اللغة العربية واستعمالاتها، وما يوافق قواعدها ويناسب بلاغة القرآن المعجز.

هذا مع أن فى الألفاظ ما جاء على سبيل المجاز، ومنها ما هو مشترك، يدل على أكثر من معنى... إلخ. واختيار أحد المعنيين أو المعانى يحتاج إلى دقة بالنسبة لكلام الله العزيز.

والاعتماد على اللغة وحدها - دون الاهتداء بما سبق - قد يوقع فى زلل كثير، فكلمة: ﴿**سَبِيلِ اللهِ**﴾ فى آية: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ**﴾ [التوبة: ٦٠] تشمل بأصل وضعها كل طاعة، ولو أُخِذت على عمومها لجاز أن يُعطَى من الزكاة كل مُصَلٍّ وصائم وذاكر ومُسَبِّح وتالٍ للقرآن، ومميط للأذى عن الطريق، وبار بالوالدين، وواصل للأرحام... إلخ. وهذا غير مراد قطعًا، ولم يقل به أحد،

فلا بد من مراعاة المخصصات والقيود التى أُثِرَت عن النبى ﷺ، وعن الصحابة والتابعين فى ذلك حتى يستقيم المعنى.

وقال العلاَّمة ابن الوزير فى "إيثار الحق":

"النوع الخامس: ما يتعلق باللغة العربية على جهة الحقيقة. فأما المتعلقات اللغوية فهى جلية، وقد صُنِّف فيها مصنفات مختصرة على جهة التقريب مثل كتاب العزيزى، وليس فيه تنقيح كثير. وأوضح منه وأخصر كتاب أبى حيان فى ذلك، لكنه ربما أهمل بعض ما يحتاج إليه، والمعتمد فى ذلك كتب اللغة البسيطة[٢٢] دون ما يؤخذ من كثير من المفسرين، كما ذكره أبو حيان فى أول كتابه، ونبَّه عليه.

وأما العربية فقد جوّد أبو حيان فى ذلك وجمع الذى فى تفسيره؛ فجاء كتابًا جيدًا مستقلاً، وهو المعروف بـ"المُجيد فى إعراب القرآن المَجيد" وقد اشتمل على ما فى "الكشاف" مع زيادة أضعافه.

وينبغى التنبيه فى هذا النوع لتقديم المعروف المشهور على الشاذ، وتقديم الحقيقة الشرعية، ثم العُرفية، ثم اللُّغوية، ومعرفة المشترك لما فيه من الإجمال، وأخذ بيانه من غيره، كتفسير: ﴿عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧] بـ"أدبر" لأن ﴿عَسْعَسَ﴾ مشترك بين إقبال الليل وإدباره. وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]، وفى قراءة: "إذا دبر"، فدل على أن أفضل الليل السَّحَر، كما دلت على هذا أشياء كثيرة، فيفسر بذلك: ﴿عَسْعَسَ﴾ وإن كان مشتركًا[٢٣].

ويُتفطن هنا لأمور:

أحدها: الحذر من تفسير المشترك بكلا معنييه كتفسير: ﴿عَسْعَسَ﴾ بأول الليل وآخره، كما تُوُهِّم مثلُ ذلك فى الألفاظ العامة؛ فإنه لم يتحقق ورود اللغة بذلك، ولذلك لم يقل أحد باعتبار ثلاث حيض، وثلاثة أطهار جميعًا فى العِدَّة، لما كانت القروء مشتركة.

وثانيها: معرفة ما يُظن أنه حقيقة وهو مجاز. ومن مظانه كتاب "أساس البلاغة" للزمخشرى، فإنه جوَّد القول فيه، بل لا أعلم أحدًا بيَّن ذلك كما بيَّنه؛ ولذلك قيل إنه من روائع مصنفاته، وبدائع مخترعاته. فإذا عرفت حقيقة الكلمة ومجازها لم يفسر بهما معًا أيضًا.

وثالثها: الفَرْق بين دلالة المطابقة والتضمن والالتزام.

فالمطابقة هى: اللُّغوية دونهما، وهى دلالة اللفظ على معناه الموضوع له،

كدلالة غسل أعضاء الوضوء عليها جملة.

وإن دلَّ اللفظ على جزء المعنى فهو التضمن، كدلالة آية الوضوء على غسل العين؛ لأنها بعض الوجه، وما تحت الأظفار والخاتم؛ لأنه بعض اليد.

وإن دلَّ اللفظ على لازم ما وُضِعَ له، فدلالة الالتزام، كدلالة آية الوضوء على وجوبه، وهما عقليتان، فيقدَّم عليهما ما عارضهما، مما هو أرجح منهما من الدلائل اللفظية على حسب القوة. ألا تراهم رجَّحوا دلائل رفع العُسر والحَرَج على دلالة غسل العين من الوجه؟ وكذلك اختلفوا فيما تحت الأظفار والخاتم لذلك"[٢٤].

وينبغى أن يعلم أن الأصل حمل الكلام على الحقيقة، ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا بقرينة دالة معتبرة من قرائن المجاز الثلاث الموجبات للعدول إليه، وإلا حرم القول به، والعدول إليه.

الأولى: العقلية التى يعرفها المخاطِب والمخاطَب كقوله: ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِى أَقْبَلْنَا فِيهَا**﴾ [يوسف: ٨٢] أى أهلها. ومنه: ﴿**جَنَاحَ الذُّلِّ**﴾ [الإسراء: ٢٤]، و﴿**جِدَارًا يُرِيدُ أن يَنقَضَّ**﴾ [الكهف: ٧٧] وهو كثير، وليس هو من المتشابه، بل تعرفه أجلاف العرب.

الثانية: العُرْفية، مثل: ﴿**يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحًا**﴾ [غافر: ٣٦] أى مُرْ مَنْ يبنى؛ لأن مثله فى العُرف لا يبنى.

الثالثة: اللفظية نحو: ﴿**مَثَلُ نُورِهِ**﴾ [النور: ٣٥] فإنها دليل على أن الله غير النور، و﴿**يَهْدِى اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ**﴾ [النور: ٣٥] فإنها دليل على أن المراد نور الهدى.

ويتيقظ هنا لما كان من جنس تأويل الباطنية، فيُرَدُّ، وإن صدر من غيرهم، فقد كثر جدًّا.

وأمارة الدعوى الباطلة تجردها عن أحد هذه القرائن. أهـ.

ضرورة تتبع موارد الكلمة فى القرآن:

ومما يُعين قارئ القرآن أو مفسره على حسن الفهم: أن يتتبع الكلمة القرآنية فى مواردها المختلفة فى القرآن، فذلك أحرى أن يتبين له حقيقة معناها، ولا يشرد عن الصواب فى معرفة مدلولها.

خذ مثلاً كلمة ﴿**اجتنبوه**﴾ التى وردت فى معرض النهى عن الخمر فى سورة المائدة، وفى آخر الآيات التى وردت فى ذم الخمر، وهى قوله تعالى: ﴿**يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون**﴾ [المائدة: ٩٠].

فقد رأينا بعض الناس في عصرنا يهونون من كلمة ﴿اجتنبوه﴾ وأنها لا تدل على التحريم الجازم، كما تدل على ذلك كلمة التحريم الصريحة في مثل قوله تعالى: ﴿**حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبعُ إلا ما ذكيتم وما ذُبِحَ على النصُبِ...**﴾ [المائدة: ٣].

ولو تتبعنا كلمة (الاجتناب) وما اشتق منها نجد أنها وردت في القرآن الكريم مقترنة بالشرك وما في معناه، وبكبائر المحرمات لا بصغائرها؛ كما في قوله تعالى: ﴿**فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور**﴾ [الحج: ٣٠].

﴿**ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت**﴾ [النحل: ٣٦].

﴿**والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى الله لهم البشرى**﴾ [الزمر: ١٧].

﴿**إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم**﴾ [النساء: ٣١].

﴿**والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون**﴾ [الشورى: ٣٧].

﴿**الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم**﴾ [النجم: ٣٢].

ومن موارد استعمال القرآن للكلمة نتبين أنها لا تُفهم ما يتوهمه المتوهمون، وأنها أشد من كلمة التحريم في المنع؛ لأن التحريم يمنع من فعل الشيء، أما الاجتناب فيمنع من القرب منه، بأن يجعل بينه وبين الشيء الممنوع جانبًا، وهو نظير قوله تعالى في النهي عن الزنى: ﴿**ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلاً**﴾ [الإسراء: ٣٢].

وكثيرًا ما يؤدي القصور أو التقصير في المعرفة بالقرآن، واستيعاب ما ورد فيه حول موضوع معين إلى الخطأ في الحكم والاستنتاج.

وغالبًا ما يكون وراء ذلك هوى متبع، والهوى يعمي ويصم، ويحجب صاحبه عن رؤية الحقيقة، فلا يرى منها إلا ما يؤيد هواه، ويسير في اتجاهه.

٦- مراعاة السياق:

ومن الضوابط المهمة في حسن فهم القرآن، وصحة تفسيره: مراعاة سياق الآية في موقعها من السورة، وسياق الجملة في موقعها من الآية.

فيجب أن نربط الآية بالسياق الذي وردت فيه، ولا تُقطع عما قبلها وما بعدها، ثم تُجَر جرًا، لتفيد معنى، أو تؤيد حكمًا، بقصد قاصد.

قال الزركشى فى ذكر الأمور التى تعين على فهم المعنى عند الإشكال:

الرابع: دلالة السياق: فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة، وهو من أعظم الدلالة على مراد المتكلم: فمن أهمله غلط فى نظره، وغالط فى مناصراته. وانظر إلى قوله تعالى: ﴿**ذق إنك أنت العزيز الكريم**﴾ [الدخان: ٤٩] كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير[٢٦].

ولا عبرة بما يُرْوى من أسباب النزول إذا كان ينبو عنها السباق والسياق.

كما لا عبرة بالآراء التى يقولها بعض المفسرين إذا كان السياق لا يؤيدها. ولذلك أمثلة كثيرة. لا بأس بأن نذكر بعضها هنا بياناً وتبصرة.

من ذلك قول بعض المفسرين فى قصة سيدنا يوسف- عليه السلام -، فى قوله تعالى: ﴿**وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين**﴾ [يوسف: ٢٠]: ان الضمير فى ﴿**شروه**﴾ يعود إلى إخوة يوسف، مع أن السياق يدل بوضوح على أن الكلام عن أخوة يوسف قد انقطع، وانتقل الحديث إلى ﴿**السيارة**﴾ الذين التقطوه، وقد باعوه بثمن بخس، لأنهم لم يدفعوا فيه كثيرًا ولا قليلاً، وإنما زهدوا فيه لأنهم يخافون أن يكون رقيقا ويظهر له سيد ينتزعه منهم، فأى ثمن باعوه به فهو مغنم بالنسبة لهم.

ومثل ذلك قول بعضهم فى نفس السورة فى قوله تعالى: ﴿**وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى إن ربى غفور رحيم**﴾ [يوسف: ٥٣]: إن هذا من قول يوسف عليه السلام، مع أن السياق يدل على أن كلام يوسف قد انقطع، وبدأ كلام امرأة العزيز. حينما قالت أمام الملك بصراحة وجلاء: ﴿**الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ذلك ليعلم أنى لم أخنه بالغيب وأن الله لا يهدى كيد الخائنين وما أبرئ نفسى إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربى**﴾ [يوسف: ١٥ - ٥٣] فهذه الجمل متصلة بما قبلها من كلام امرأة العزيز اتصالاً وثيقًا، ولا معنى ولا موجب لقطع هذا الاتصال، ونسبة هذا الكلام إلى يوسف، فى حين أنه لم يكن بحضرة الملك فى ذلك الوقت، وإنما استدعاه بعد ذلك. كما حكى القرآن: ﴿**وقال الملك ائتونى به أستخلصه لنفسى**﴾ [يوسف: ٥٤].

فالواضح من السياق أن المرأة برأت يوسف مما ألصق به ظلمًا وزورًا، كما بينت أنها إنما اعترفت على نفسها،

ليعلم زوجها أنها لم تخنه بالغيب في نفس الأمر، و لم يقع المحذور الأكبر، إنما كانت منها المراودة، وكان من يوسف الإباء. وهي لا تبرئ نفسها، فقد تمنت المعصية، وسعت إليها بالفعل، والنفس أمارة بالسوء إلا من رحم الله تعالى.

وقد ذكر ابن كثير: أن الإمام أبا العباس ابن تيمية انتدب لنصر هذا القول، وأفرده بتصنيف على حدة.

على حين أن ابن جرير وابن أبي حاتم لم يحكيا إلا القول الأول: أن هذا من كلام يوسف الصديق.

أهمية السياق في تحديد معاني الكلمات:

إن الكلمة الواحدة قد ترد في القرآن لعدة معان مختلفة، وإنما يتحدد المعنى المراد منها في كل موقع بالسياق، ونعني بالسياق: ما قبل الكلمة وما بعدها.

كلمة الكتاب:

انظر إلى كلمة (الكِتَاب) في القرآن، فقد وردت دالة على معان عدة، لا يميزها إلا السياق.

فالأصل فيها أنها مصدر (كَتَبَ)، فمعنى (كتاب) أي كتابة. وأكثر ما تطلق بمعنى (المكتوب) من إطلاق المصدر على اسم المفعول، كاللفظ بمعنى الملفوظ، والخلق بمعنى المخلوق، وهو الذي يُجمع على (كُتُب).

وإذا طبقنا ذلك على ما ورد في القرآن، نجد لـ(الكتاب) المعاني التالية:

أ- فقد وردت دالة على (القرآن)، مثل قوله تعالى: ﴿**ذلك الكتاب لا ريب فيه**﴾ [البقرة: ٢]، ﴿**نزل عليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه**﴾ [آل عمران: ٣]، ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شيء**﴾ [النحل: ٨٩].

ب- ووردت دالة على (التوراة) كما في قوله تعالى: ﴿**وآتينا موسى الكتاب وجعلناه هدى لبني إسرائيل**﴾ [الإسراء: ٢]، ﴿**ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب**﴾ [غافر: ٥٣].

جـ- ووردت دالة على (التوراة والإنجيل) معًا، كما في قوله تعالى: ﴿**أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا**﴾ [الأنعام: ١٥٦]؛ وكل ما جاء في القرآن: ﴿**يا أهل الكتاب**﴾ أو ﴿**الذين أوتوا الكتاب**﴾ أو ﴿**الذين آتيناهم الكتاب**﴾ فهو يشمل التوراة والإنجيل.

وفي قوله تعالى: ﴿**وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه**﴾ [المائدة: ٤٨] وردت كلمة الكتاب مرتين:

الأولى: بمعنى القرآن ﴿**وأنزلنا إليك الكتاب**﴾.

والثانية: بمعنى الكتب السابقة، فى قوله: ﴿**مصدقًا لما بين يديه من الكتاب**﴾.

د- ووردت كلمة (الكتاب) بمعنى النص الإلهى المنزل على أى رسول من رسل الله، دون تعيين، كما فى قوله تعالى: ﴿**لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**﴾ [الحديد: ٢٥]؛ وقوله: ﴿**كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه**﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ وقوله سبحانه: ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم قِبَل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين**﴾ [البقرة: ١٧٧] فليس المراد بـ(الكتاب) هنا كتابًا معينًا، بل كل ما أنزل الله من كتب، فإن الإيمان بكتب الله المنزلة أحد أركان الإيمان.

هـ- ووردت كلمة (الكتاب) بمعنى (اللوح المحفوظ) الذى كتب الله فيه أقدار الخلائق، كما فى قوله تعالى: ﴿**كان ذلك فى الكتاب مسطورا**﴾ [الأحزاب: ٦]؛ وهو المذكور فى قوله تعالى: ﴿**ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين**﴾ [الأنعام: ٥٩] وأمثالها فى القرآن.

و- ووردت بمعنى (ما يُكْتَب) أى ما تكتبه الأيدى والأقلام و(أل) فيه للجنس لا للعهد، كما فى قوله تعالى: ﴿**فويلٌ للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلاً**﴾ [البقرة: ٧٩].

ز- ووردت مصدرًا معرَّفًا من كاتَبَ يكاتِب؛ ومن المعروف فى علم الصرف أن مصدر (فاعل) قد يكون (الفعال) أو (المفاعلة) مثل: قاتل قتالاً ومقاتلة، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرًا**﴾ [النور: ٣٣].

فمعنى يبتغون الكتاب: أى يطلبون مكاتبتكم على مبلغ معين يدفعونه مقسطًا ليتحرروا بعده.

ح- ووردت كذلك مصدرًا من كتب يكتب، بمعنى الكتابة بالقلم؛ كما فى قوله تعالى فى شأن المسيح - عليه السلام-: ﴿**ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل**﴾ [آل عمران: ٤٨] قال ابن كثير وغيره هنا: الظاهر أن الكتاب هنا بمعنى الكتابة، لذكره التوراة

والإنجيل بعده، والعطف يقتضى المغايرة، فهو شئ غيرهما.

ط- ووردت كلمة (الكتاب) بمعنى السجل الذى دونت فيه أعمال الإنسان، وسيواجه به يوم القيامة: ﴿**اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا**﴾[الإسراء: ١٤].

وهو الذى جاء فى قوله تعالى: ﴿**ووضع الكتاب فترى المجرمين مشفقين مما فيه ويقولون يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها**﴾ [الكهف: ٤٩].

وإذا كانت الكلمة تحتمل كل هذه المعانى؛ فإن الذى يحدد معناها فى كل موقع هو السياق، كما رأينا.

وأحيانًا لا يكون السياق قاطعًا، فلهذا تحتمل أكثر من معنى، ويكون لها أكثر من تفسير.

مثال ذلك فى قوله تعالى: ﴿**وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا فى الكتاب من شئ ثم إلى ربهم يحشرون**﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فهل الكتاب هنا هو القرآن الذى قال الله فيه: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شئ**﴾ كما فى آية سورة النحل (٨٩)؟ أو هو اللوح المحفوظ الذى قال الله فيه: ﴿**وكل شيء أحصيناه فى إمام مبين**﴾ [يس: ١٢]؟.

السياق يحتمل هذا وذاك، كما بين ذلك العلامة ابن القيم فى كتابه: (مفتاح دار السعادة).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**هو الذى بعث فى الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين**﴾ [الجمعة: ٢]؛ وما ورد فى معناها فى سورة البقرة، وسورة آل عمران.

فهل (الكتاب) فيها هو القرآن؟ أو الكتاب بمعنى الكتابة؟

إن المشهور أن الكتاب بمعنى القرآن؛ ولكن تعليم القرآن يمكن أن يدخل فى قوله تعالى: ﴿**يتلو عليهم آياته**﴾.

وقد يؤيد الفهم الآخر: أن القرآن نوه بالتعليم بالقلم فى أول آيات أنزلت من سورة العلق: ﴿**الذى علم بالقلم**﴾ [العلق: ٤].

ومن أوائل ما نزل أيضًا: ﴿**ن والقلم وما يسطرون**﴾ [القلم: ١].

وقد يسأل سائل: كيف يعلمهم الكتابة وهو أمى؟.

والجواب: أنه لو كان قارئًا كاتبًا لم يعلمهم أيضًا بنفسه، بل بواسطة

آخرين، فالمقصود أنه يحثهم ويدعوهم، ويهيئ الوسائل الكفيلة بإخراجهم من الأمية إلى التعلم والكتابة، كما فعل فى أسرى بدر من المشركين، حيث جعل فداء بعضهم أن يعلم عشرة من أولاد المسلمين الكتابة.

كلمة (آية):

ومن ذلك: كلمة (آية) فهى فى اللغة: العلامة؛ وهى ترد فى القرآن على عدة معان:

الأول: الآية التنزيلية المتلوة.

والثانى: الآية التكوينية المشهودة.

والثالث: الآية الدالة على صدق الرسول - عند تحديه لقومه، وهى التى يعبر عنها بالمعجزة.

والسياق هو الذى يحدد المعنى المراد من كلمة (الآية) حينما ترد فى كتاب الله.

فقد يراد بها الآية المتلوة باللسان، المسموعة بالآذان، وذلك كثير فى القرآن، كما فى قوله تعالى: ﴿**الر تلك آيات الكتاب الحكيم**﴾ [يونس: ١] ﴿**الر كتاب أُحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير**﴾ [هود: ١]، ﴿**الر تلك آيات الكتاب المبين**﴾ [يوسف: ١]، ﴿**المر تلك آيات الكتابِ والذى أُنزلَ إليكَ من ربكَ الحقُّ**﴾ [الرعد: ١]؛ ﴿**طسم تلك آيات الكتاب المبين**﴾ [القصص: ١] إلى غير ذلك من المواضيع المشابهة.

فهذه آيات تنزيلية متلوة، سواء كانت متلوة من قِبَل الحق تبارك وتعالى، كما فى قوله تعالى: ﴿**تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون**﴾ [الجاثية: ٦] أم كانت التلاوة من قِبَل النبى ﷺ فقد جعل الله تعالى (تلاوة آياته) من أساسيات مهمة رسالته، بل أولاها، ويأتى بعدها التزكية وتعليم الكتاب والحكمة، كما جاء ذلك فى أربع آيات من القرآن، منها قوله تعالى فى سورة الجمعة: ﴿**هو الذى بعث فى الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين**﴾ [الجمعة: ٢].

بل مدح القرآن المؤمنين من أهل الكتاب من قبلنا بفضيلة (تلاوة آيات الله) كما فى قوله سبحانه: ﴿**من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون**﴾ [آل عمران: ١١٣].

وقد يراد بالآية: الآية التكوينية، وهى الآيات المشهودة بالأبصار والبصائر، المبثوثة فى الآفاق والأنفس، الدالة على وجود الخالق الأعظم، والرب

الأكرم، وعلى وحدانيته، وعظيم قدرته، وواسع رحمته، وبالغ حكمته.

وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب**﴾ [آل عمران: ١٩٠].

﴿**وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون**﴾ [الذاريات: ٢٠، ٢١].

﴿**سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق**﴾ [فصلت: ٥٣].

ومن ذلك قوله تعالى في سورة الشعراء بعد قصص الرسل مع أقوامهم وما أنزل الله بالمكذبين لهم من بأس وعذاب ﴿**إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين**﴾ [الشعراء: ٦٧، ١٠٣، ١٢٠، ١٢٩].

فالآية تؤخذ من التاريخ وعبره، كما تؤخذ من الكون ودلائله.

وقد يراد بالآية: ما يؤيد الله به رسله عليهم السلام، ليصدقهم في دعوتهم، ويشد أزرهم أمام المكذبين من أقوامهم، وأنهم لا يمثلون أنفسهم، إنما يمثلون القدرة الإلهية التي يتحدثون باسمها.

وكثيرًا ما تكون هذه الآيات خوارق كونية حسية ملموسة، يعجز البشر عن الإتيان بمثلها وفق السنن الإلهية التي تحكمهم.

وذلك مثل آيات موسى التسع: ﴿**ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات، فاسأل بني إسرائيل إذ جاءهم فقال له فرعون إني لأظنك يا موسى مسحورًا**﴾ [الإسراء: ١٠١].

وهذه الآيات التسع هي: العصا واليد، وإرسال العقوبات على فرعون وقومه من السنين ونقص الثمرات، والطوفان، والجراد، والقمل، والضفادع، والدم، ﴿**آيات مفصلات**﴾ كما ذكر القرآن.

ومثل آيات المسيح عيسى بن مريم، وهي المذكورة في قوله تعالى: ﴿**وإذ تخلق من الطين كهيئة الطير بإذني فتنفخ فيها فتكون طيرًا بإذني وتبرئ الأكمه والأبرص بإذني وإذ تخرج الموتى بإذني**﴾ [المائدة: ١١٠].

وقبل ذلك: ناقة صالح، فقد دعا قومه - ثمود - إلى التوحيد وإلى تقوى الله تعالى، فقالوا: ﴿**إنما أنت من المسحَّرين ما أنت إلا بشرٌ مثلنا فأت بآية إن كنت من الصادقين**﴾ [الشعراء: ١٥٣، ١٥٤] فآتاه الله الناقة، وقال لهم: ﴿**هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكل في أرض الله ولا تمسوها بسوء**﴾ [هود: ٦٤].

وهذا النوع من الآيات هو الذي كان يقترحه المشركون على الرسول ﷺ وسجله القرآن في مواضع شتى: ﴿**وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل إن الله قادر على أن ينزل آية ولكن أكثرهم لا يعلمون**﴾ [الأنعام: ٣٨].

﴿**ويقول الذين كفروا لولا أنزل عليه آية من ربه إنما أنت منذر ولكل قوم هاد**﴾ [هود: ٧].

وقد ترد كلمة (آية) صالحة لأكثر من معنى؛ إذ لم يحدد السياق مدلولها بالقطع.

وذلك مثل قوله تعالى في سورة النحل: ﴿**وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مُفْتَرٍ بل أكثرهم لا يعلمون، قل نزله روح القدس من ربك بالحق ليثبت الذين آمنوا وهدًى وبشرى للمسلمين**﴾ [النحل: ١٠١، ١٠٢].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير**﴾ إلى قوله: ﴿**أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل**﴾ [البقرة: ١٠٦، ١٠٨].

فالتفسير المنقول والمشهور: أن الآية المنسوخة أو المنساة هي الآية المتلوة من كتاب الله، ونسخها رفع حكمها بدليل آخر متأخر عنها، على ما اشتهر عند الأصوليين.

ومما يؤيد ذلك أنها ذكرت تمهيدًا لحكم نسخ القبلة من شَطْر بيت المقدس إلى شطر المسجد الحرام.

وذهب العلامة رشيد رضا إلى أن الآية هنا بمعنى المعجزة.

ومما يؤيد ذلك: أن الصلاة إلى بيت المقدس لم يثبت حكمها بآية قرآنية حتى تنسخ بآية أخرى خير منها أو مثلها؛ بل الواضح أنها ثبتت بالسنة العملية، إما بوحي من الله تعالى، أو باجتهاد من الرسول أقره الله تعالى عليه. كما أن ختام الآية كأنما يشير إلى ذلك. وهو قوله: ﴿**ألم تعلم أن الله على كل شئ قدير**﴾ فذكر القدرة هنا أدل على الآية الكونية الخارقة، ولو كان المراد الآية التنزيلية المتلوة، لكان ذكر العلم والحكمة، وما شابه ذلك أليق وأولى.

ثم إن قوله بعد ذلك: ﴿**أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل**﴾ يؤكد ذلك أيضًا، لأنهم سألوه مزيدًا من الآيات الخارقة، حتى سألوه أن يريهم الله جهرة!

ورود الشئ الواحد بألفاظ عدة:

وكما أن اللفظ الواحد في القرآن قد يرد بعدة معان، يحددها السياق، فإن

المعنى الواحد، قد يرد كذلك فى القرآن معبرًا عنه بعدة ألفاظ.

وليس هذا من قبيل (الترادف) الذى قد ينازع فيه بعض اللغويين، الذين يرون أن الألفاظ التى نظن أنها مترادفة، وأنها كلها تؤدى معنى واحدًا، ليست كذلك عند التأمل، مثل قعد وجلس، وسر وفرح... إلخ.

إنما هو تعبير عن الشئ الواحد، أو المعنى الواحد، بألفاظ مختلفة، لكل منها دلالته الخاصة.

فالقرآن مثلاً قد يعبر عنه بلفظ (القرآن)، وأصل الكلمة مصدر (قرأ) كما فى قوله: ﴿**فإذا قرأناه فاتبع قرآنه**﴾، ثم أطلقت على (المقروء) المنزل من عند الله. وهو أمر شائع فى اللغة: أراد بالمصدر اسم المفعول، كالخلق بمعنى المخلوق، واللفظ بمعنى الملفوظ، كما فى قوله: ﴿**إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم**﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿**إنا نحن نزلنا عليك القرآن تنزيلاً**﴾ [الإنسان: ٢٣]، ﴿**وننزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين**﴾ [الإسراء: ٨٢]، ﴿**وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لنثبت به فؤادك ورتلناه ترتيلاً**﴾ [الفرقان: ٣٢].

وقد يعبر عنه بـ(الكتاب) كما فى قوله سبحانه: ﴿**الم. ذلك الكتاب لا ريب فيه هدىً للمتقين**﴾ [البقرة: ١، ٢]، ﴿**الر كتاب أُحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير**﴾ [هود: ١]، ﴿**الر كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور**﴾ [إبراهيم: ١]، ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبيانًا لكل شئ وهدىً ورحمة وبشرى للمسلمين**﴾ [النحل: ٨٩]؛ وإنما عبر عن القرآن بـ(الكتاب) لأنه يكتب كما يقرأ، ولهذا حرص الرسول ﷺ على كتابته من أول يوم، وعين كتابًا للوحى من أصحابه الثقات المتقنين.

وقد يعبر عنه بـ(الفرقان) كما فى قوله تعالى: ﴿**تبارك الذى نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرًا**﴾ [الفرقان: ١].

وإنما سمِّى (فرقانًا) لأنه يفرق بين الحق والباطل، وبين الهدى والضلال، وبين الرشد والغى، وهذه مهمة كل الكتب السماوية فى الواقع، ولهذا أطلق على التوراة وصف الفرقان أيضًا، فقال تعالى: ﴿**ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان وضياءً وذكرًا للمتقين**﴾ [الأنبياء: ٤٨].

وقد يعبر عن القرآن بكلمة (الذكر)؛ وذلك لأنه يُذَكِّر الناس بالله

تعالى وأسمائه وصفاته، ولقائه وحسابه، ومنهجه وهدايته، وفى هذا يقول تعالى: ﴿**ونزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون**﴾ [النحل: ٤٤].

﴿**إنما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغيب**﴾ [يس: ١١].

وقد ذكرت هذه الكلمات الثلاث فى سياق واحد، تتحدث فيه عن القرآن، وذلك قوله تعالى فى سورة الشورى: ﴿**إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾ ﴿**ولو جعلناه قرآنًا أعجميًا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمى وعربى قل هو للذين آمنوا هدىً وشفاءٌ والذين لا يؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى أولئك ينادون من مكان بعيد**﴾ [فصلت: ٤١-٤٤]. فالذكر هو الكتاب، وهو القرآن.

وكما سميت التوراة (فرقانًا) سميت (ذكرًا) أيضًا، كما مر فى آية الأنبياء السابقة، وكما فى آخر السورة نفسها: ﴿**ولقد كتبنا فى الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادى الصالحون**] [الأنبياء: ١٠٥].

٧- ملاحظة أسباب النزول:

ومن المعالم المهمة فى فهم القرآن وتفسيره: ملاحظة أسباب النزول.

فمن المقرر لدى العلماء: أن القرآن نزل على قسمين: قسم نزل ابتداء، وهو معظم القرآن، كما يبدو.. وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال.. وذلك خلال مدة نزول الوحى، وهى ثلاث وعشرون سنة.

وهذا القسم الأخير هو الذى يبحث عن سبب نزوله؛ لأن معرفة الأسباب والملابسات المحيطة بالنص تساعد على حسن فقهه، وفهم المراد منه.

يقول الإمام ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوى فى فهم معانى القرآن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: معرفة سبب النزول تعين على فهم الآية، فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب[٢٨].

خذ مثلاً قوله تعالى: ﴿**يأيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حِلٌ لهم ولا هم يحلون لهن وآتوهم ما أنفقوا**﴾ [الممتحنة: ١٠]، والآية التى تليها ﴿**وإن فاتكم شئ من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتم فآتوا الذين ذهبت أزواجهم مثل ما**

أنفقوا﴾ [الممتحنة: ١١]. فلا يستطيع قارئ هذه الآيات أن يفهم المقصود منها ما لم يعرف سبب نزولها وتاريخه، وأنها نزلت بعد صلح الحديبية وماوقع فيه من شروط خاصة برد من جاء إلى الرسول من الرجال مسلمًا فيجب رده إلى قريش، فهل ينطبق هذا على النساء أوْ لا؟ وقد نزلت هاتان الآيتان في ذلك، ومن هنا كان العلم بأسباب النزول مطلوبًا.

وهذا ما أكده الإمام الشاطبي في "موافقاته"[٢٩]؛ حيث قال:

"معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن. والدليل على ذلك أمران:

أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن - فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب - إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطِب أو المخاطَب، أو الجميع، إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معان أُخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها. ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال: وليس كل حال ينقل، ولا كل قرينة تقترن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة، أو فهم شئ منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط، فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معرفة مقتضى الحال. وينشأ عن هذا الوجه.

الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع.

ويوضِّح هذا المعنى ما روى أبو عبيد عن إبراهيم التيمي، قال: "خلا عمر ذات يوم، فجعل يحدث نفسه: كيف تختلف هذه الأمة ونبيها واحد وقبلتها واحدة؟ فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين، إنَّا أُنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيم نزل. وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرءون القرآن ولا يدرون فيم نزل، فيكون لهم فيه رأى، فإذا كان لهم فيه رأى اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا، قال: فزجره عمر وانتهره، فانصرف ابن عباس، ونظر عمر فيما قال، فعرفه، فأرسل إليه، فقال: أعد على ما قلت،

فأعاده عليه، فعرف عمر قوله وأعجبه".. قال الشاطبى:

وما قاله صحيح فى الاعتبار، ويتبين بما هو أقرب.

فقد روى ابن وهب عن بكير: " أنه سأل نافعًا: كيف كان رأى ابن عمر فى الحرورية[٣٠]؟ قال: يراهم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين!. فهذا معنى الرأى الذى نبه ابن عباس عليه، وهو الناشئ عن الجهل بالمعنى الذى نزل فيه القرآن.

وروى: أن مروان أرسل بوابه إلى ابن عباس، وقال قل له: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبًا، لنعذبن أجمعون[٣١] فقال ابن عباس: ما لكم ولهذه الآية؟ إنما دعا النبى ﷺ يهود، فسألهم عن شئ فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، فأروه أن قد استحمدوا له بما أخبروه عنه فيما سألهم، وفرحوا بما أوتوا من كتمانهم، ثم قرأ: ﴿**وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب**﴾ إلى قوله: ﴿**ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا**﴾ [آل عمران: ١٨٧، ١٨٨] فهذا السبب بين أن المقصود من الآية غير ما ظهر لمروان[٣٢]. أهـ

كيف نعرف أسباب النزول:

قال الواحدى: لا يحل القول فى أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممنّ شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها، وقد قال محمد بن سيرين: سألت عبيدة عن آية من القرآن، فقال: اتّق الله وقل سدادًا؛ ذهب الذين يعلمون فيمَ أنزل الله القرآن[٣٣]!

وقال غيره: معرفة سبب النزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا، وربما لم يجزم بعضهم، فقال: أحسب هذه الآية نزلت فى كذا، كما أخرج الأئمة الستة عن عبد الله بن الزبير، قال: خاصم الزبير رجلاً من الأنصار فى شراج الحرّة[٣٤] فقال النبى ﷺ: اسقِ يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك، فقال الأنصارى: يا رسول الله، أنْ كانَ ابنَ عمتك! فتلوّن وجهه.. الحديث[٣٥].

قال الزبير: فما أحسب هذه الآيات إلا نزلت فى ذلك: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكّموكَ فيما شجر بينهم**﴾ [النساء: ٦٥].

قال الحاكم فى علوم الحديث: إذا أخبر الصحابى الذى شهد الوحى والتنزيل عن آية من القرآن أنها نزلت فى كذا فإنه حديث مسند. ومشى على هذا ابن الصلاح وغيره، ومثّلوه بما

أخرجه مسلم عن جابر، قال: كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دُبُرها في قُبُلها جاء الولد أحول، فأنزل الله: **﴿نساؤكم حرثٌ لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم﴾** [البقرة: ٢٣٢].

وقال ابن تيمية: قولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يُراد به تارة سبب النزول، ويُراد به تارة أنّ ذلك داخل في الآية وإنْ لم يكن السبب، كما تقول: عني بهذه الآية كذا.

وقال الزركشي في "البرهان": قد عرف من عادة الصحابة والتابعين أنّ أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا؛ فإنّه يريد بذلك أنها تتضمن هذا الحكم، لا أنّ هذا كان السبب في نزولها[٣٦]، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لما وقع[٣٧].

خصوص الأسباب وعموم الألفاظ:

ومهما قلنا بضرورة رعاية أسباب النزول الخاصة، فلا يعني هذا أن نبالغ في ذلك كما يفعل بعض الناس في عصرنا، حتى كاد بعضهم يقصر الألفاظ القرآنية العامة على ما وردت فيه في عصر النبوة، وهذا لا يقبل بحال، لأنه يتنافى مع عموم القرآن مكاناً وزماناً، فهو كتاب الزمن كله.

وقد قال المحققون من علماء الأصول: إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وقد نزلت آيات في أسباب النزول، واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها، كنزول آية الظّهار في سلَمة بن صخر، وآية اللعان في شأن هلال بن أمية، وحدّ القذف في رُماة عائشة، ثم تعدى إلى غيرهم. قال الزمخشريّ في سورة الهُمَزة: يجوز أن يكون السبب خاصًّا والوعيد عامًّا، ليتناول كلّ من باشر ذلك القبيح، وليكون ذلك جاريًا مجرى التعريض.

قال السيوطي: ومن الأدلة على اعتبار عموم اللفظ: احتجاج الصحابة وغيرهم في وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائعًا ذائعًا بينهم، قال ابن جرير: حدثني محمد بن أبي معشر، أخبرنا أبي أبو معشر نَجِيح، سمعت سعيدًا المقبُرى يذاكر محمدَ بن كعب القُرَظي، فقال سعيد: إن في بعض كتب الله، إن عبادًا ألسنتهم أحْلَى من العسل، وقلوبهم أمرّ من الصَّبر، لبسوا لباس مسوك الضأن من اللّينَ[٣٨]، يجترُّون الدنيا بالدين.

فقال محمد بن كعب: هذا في كتاب الله: **﴿ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام﴾** [البقرة:

٢٠٤]، فقال سعيد: قد عرفت فيمن أنزلت؟ فقال محمد بن كعب: إنّ الآية تنزل فى الرجل ثم تكون عامة بعد[٣٩].

فإن قلت: فهذا ابن عباس، لم يعتبر عموم ﴿**لا تحسبن الذين يفرحون**﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨]، بل قصرها على ما أنزلت فيه من قصة أهل الكتاب.

قلت: أجيب عن ذلك بأنه لايخفى عليه أنّ اللفظ أعمّ من السبب، لكِنه بَيّن أنّ المراد باللفظ خاصّ، ونظيره تفسير النبى ﷺ الظلم فى قوله تعالى: ﴿**ولم يلبسوا إيمانهم بظلم**﴾ [الأنعام: ٨٢] بالشرك من قوله: ﴿**إن الشرك لظلم عظيم**﴾ [لقمان: ١٣] مع فهم الصحابة العموم فى كل ظلم. وقد ورد عن ابن عباس ما يدل على اعتبار العموم، فإنه قال به فى آية السرقة مع أنها نزلت فى امرأة سرقت. روى ابن أبى حاتم عن نَجْدَة الحنفى، قال: سألت ابن عباس عن قوله: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ [المائدة: ٣٨] أخاصٌّ أم عام؟ قال: بل عامٌّ.

وقال ابن تيمية: قد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت فى كذا، لا سيما إن كان المذكور شخصًا، كقولهم: إن آية الظهار نزلت فى امرأة ثابت بن قيس، وإن آية الكلالة نزلت فى جابر بن عبد الله، وإن قوله: ﴿**وأن احكم بينهم**﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت فى بنى قريظة والنَّضير، ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل فى قوم من المشركين بمكة، أو فى قوم من اليهود والنصارى، أو فى قوم من المؤمنين. فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم، فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق! والناس وإن تنازعوا فى اللفظ العام الوارد على السبب: هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحد إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنما غاية ما يقال إنها تختص بنوع ذلك الشخص فيعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ. والآية التى لها سبب معين إن كانت أمرًا أو نهيًا فهى متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدح أو ذم، فهى متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته، انتهى[٤٠].

الاستيثاق من وجود العموم:

وإذا قلنا باعتبار عموم اللفظ فى الأصل، فلابد أن نكون مستوثقين من وجود اللفظ العام، فإن كثيرًا من الناس يتساهلون فى ذلك، ولا يدققون، كما استدل بعضهم بوجوب كلام الرجال للنساء من وراء حجاب بقوله تعالى:

﴿**وإذا سألتموهن متاعًا فاسألوهن من وراء حجاب**﴾ [الأحزاب: ٥٣] فلما قيل لهم: إن هذه الآية نزلت فى نساء النبى ﷺ، وهؤلاء لهن أحكام خاصة بهن، وقد غلظ عليهن ما لم يغلّظ على غيرهن، وقال تعالى فى نفس السورة: ﴿**يا نساء النبى لستن كأحد من النساء**﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فرد هؤلاء بقولهم: إن العبرة هنا بعموم اللفظ لا بخصوص السبب!.

ويبدو أن الذين يقولون ذلك لا يعرفون ما معنى الألفاظ العامة، ولا ما هى؟ وإلا فاللفظ المذكور فى الآية ليس فيه عموم، بل هو لفظ خاص، كما هو واضح.

رد السيوطى على من نفى فائدة العلم بسبب النزول:

قال الحافظ السيوطى:

زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن (علم أسباب النزول)، لجريانه مجرى التاريخ، وأخطأ فى ذلك، بل له فوائد:

منها: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

ومنها: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

ومنها: أن اللفظ قد يكون عامًّا، ويقوم الدليل على تَخصّصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ماعدا صورته، فإن دخول صورة السبب قطعى وإخراجها بالاجتهاد ممنوع.

ومنها: الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال، قال الواحدى: لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها.

وحكى عن قدامة بن مظعون[٤١] وعمرو بن معدى كرب، أنهما كانا يقولان: الخمر مباحة، ويحتجان بقوله تعالى: ﴿**ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا**﴾ [المائدة: ٩٣]. ولو علما سبب نزولها لم يقولا ذلك، وهو أن ناسًا قالوا لَمّا حُرمت الخمر: كيف بمن قتلوا فى سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهى رجس؟ فنزلت. أخرجه أحمد والنسائى وغيرهما.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**فأينما تولوا فثم وجه الله**﴾ [البقرة: ١١٥] فإنا لو تُرِكْنا ومدلول اللفظ لاقتضى أن المصلّىَ لا يجب عليه استقبال القبلة سفرًا ولا حضرًا، وهو خلاف الإجماع، فلما عرف سبب نزولها علم أنها فى نافلة السفر، أو فيمن صلى بالاجتهاد وبان له الخطأ؛ على اختلاف الروايات فى ذلك.

ومنها: دفع توهم الحصر، قال الشافعى ما معناه فى قوله تعالى: ﴿**قل لا أجد فيما أُوحى إلَّى محرمًا على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دمًا مسفوحًا أو لحم خنزير فإنه رجس أوفسقًا أُهِلّ لغير الله به**﴾ [الأنعام: ١٤٥]، إن الكفار لما حرموا ما أحل الله وأحلوا ما حرم الله وكانوا على المضادة والمحادة، فجاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرمتموه، ولا حرام إى ما أحللتموه نازلاً منزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة فتقول: لا آكل اليوم إلا الحلاوة، والغرض المضادة لا النفى والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرام إلا ما أحللتوه؛ من الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، ولم يقصد حل ما وراءه، إذ القصد إثبات التحريم لا إثبات الحل. قال إمام الحرمين: وهذا فى غاية الحسن، ولولا سبق الشافعى إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك فى حصر المحرمات فيما ذكرته الآية. (٤٢) أهـ

لكن من المهم أن نؤكد هنا: أن ما صح من سبب النزول قليل، بل قليل جدًّا، فليحذر من الأسباب المروية بطرق واهية أو موضوعة؛ إذ لا قيمة لها فى الميزان العلمى.

٨- اعتبار القرآن أصلاً يرجع إليه:

القرآن متبوع لا تابع:

وينبغى لمن يريد فهم القرآن أو تفسيره: أن يتجرد من اعتقاداته وأفكاره السابقة. ولا يفرض نفسه على القرآن، يفسره قسرًا على آرائه وأهوائه، ويوجهه لتأييد ما نشأ عليه من معتقد، أو ما تبناه من فكر، أو ما اتبعه من مذهب.

بل ينبغى أن يكون موقفه من القرآن موقف المتلقّى الذى يهتدى بهداه، وينظر إليه على أنه الأصل الذى يرجع إليه، ويعوّل عليه، ويستمد منه، ويحكّم عند التنازع، فهو المتبوع لا التابع، والحاكم لا المحكوم، والأصل لا الفرع.

فلا يسوغ أن نحكّم فى القرآن ما جاء فى كتب دينية أخرى مقدسة عند أهلها، وهى عندنا محرفة بيقين.

فلا تحمل قوله تعالى: ﴿**يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفسٍ واحدةٍ وخلق منها زوجها**﴾ [النساء: ١]، وقوله: ﴿**هو الذى خلقكم من نفس واحدة، وجعل منها زوجها ليسكُن إليها**﴾ [الأعراف: ١٨٩] على خلق حواء من ضلع آدم كما جاء ذلك فى التوراة.

فإن من قرأ القرآن متجرّدًا من هذه الفكرة لم يخطر بباله، وما هاتان الآيتان إلا مثل قوله تعالى: ﴿**ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها، وجعل بينكم مودة ورحمة**﴾ [الروم: ٢١].

وقوله سبحانه: ﴿**والله جعل لكم من أنفسكم أزواجًا، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة**﴾ [النحل: ٧٢].

فالمفهوم من هذه الآية وتلك أنه خلق لنا من جنسنا أزواجًا، لنسكن إليها، ونطمئن بها، ولا يفهم منها أحد أن الله خلق كل امرأة من زوجها: من ضلعه أو أى عضو من أعضائه!!

ومثل ذلك ما جاء فى سورة (ص) من قصة داود مع الخصمين وذلك قوله تعالى: ﴿**وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب إذ دخلوا على داود ففزع منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولى نعجة واحدة فقال أكفلنيها وعزّنى فى الخطاب. قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرًا من الخلطاء ليبغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم، وظن داود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعًا وأناب فغفرنا له ذالك وإن له عندنا لزلفى وحسن مئاب**﴾ [ص: ٢١ - ٢٥].

فمن قرأ هذه القصة خالى الذهن مما فى التوراة لم يفهم منها إلا ما تؤديه عباراتها بصراحة ووضوح، وخطأ داود فيها تعجله بالحكم على أحد الخصمين بمجرد سماع دعوى صاحبه، دون أن يتثبت بسماع الطرف الآخر فى الخصومة، وقد قيل: إذا أتاك أحد الخصمين وقد قلعت إحدى عينيه، فلا تحكم له حتى يأتى الخصم الآخر، فلعل عينيه مقلوعتان!

لقد قال عالم كبير من علماء الحنفية فى باكستان[٤٣] لطلابه ومريديه كلمة جديرة بالتسجيل والتنويه، وذلك حين كان يدرس لهم - وهم أحناف - علم الحديث، قال لهم منصفا:

لا بأس أن تتمسكوا بمذهبكم الحنفى، وأن تستدلوا له، ولكن إياكم أن تجعلوا الحديث حنفيًّا!

وصدق الشيخ، فالحديث لا ينبغى أن يمذهب، لا أن يحنف، ولا أن يملك ولا أن يشفع، ولا أن يحنبل! فالحديث فوق المذاهب كلها، وهى تتبعه ولا يتبعها.

وهذا الذى قيل فى الحديث الشريف، يجب ويلزم - من باب أولى - أن يقال فى القرآن العظيم.

فلا يجوز ولا يليق ولا يقبل أن يكون القرآن تابعًا لمذهب فى الفقه، أو نحلة فى الكلام، أو مقولة فى الفلسفة، أو شطحة فى التصوف.

لا يجوز أن يكون القرآن حنفيًّا ولا شافعيًّا، ولا مالكيًّا ولا حنبليًّا ولا ظاهريًّا.

لا يجوز أن يكون القرآن معتزليًّا ولا أشعريًّا، ولا خارجيًّا ولا شيعيًّا.

لا يجوز أن يكون القرآن أرسطيًّا ولا فارابيًّا ولا سينويًّا.

لا يجوز أن يكون القرآن إسماعيليًّا ولا نصيريًّا ولا قاديانيًّا.

لا يجوز أن يكون القرآن جنيديًّا ولا قشيريًّا ولا قادريًّا، ولا نقشبنديًّا.

جر القرآن لتأييد مذهب الإنسان الفكرى:

لا يجوز أن يجر القرآن جرًّا، ليؤيد - رغم أنفه - مدرسة من مدارس الاعتقاد أو الفكر أو الفقه أو السلوك، فإن هذا قلب للحقائق، وتزييف للأمور، وتأخير لِمَا حقه أن يقدم، وتقديم لِمَا حقه أن يؤخر، فقد أمسى الحاكم محكومًا، والأصل فرعًا، والمتبوع تابعًا!

وهذا من أكبر أسباب الضلال، ومنازع الزيغ، ومصادر الانحراف عن سواء الصراط: أن يعمد أحدهم إلى تفسير القرآن، ورأسه مشحونة بأفكار وتصورات، وقلبه مؤمن بقضايا وتصديقات، نشأ عليها فى بلده، أو تلقاها عن شيوخه، درج عليها طفلاً، وشب عليها يافعًا، واستقر عليها رجلاً، واستمر عليها كهلاً، فهو يقرأ القرآن قراءة موجَّهة، فما وافق أفكاره - ولو بتكلف وتمحّل - أبرزه وضخّمه، وما لم يوافقه أسقطه وتناساه. وما كان مناقضًا له فى وضوح وصراحة تعسف فى رده وتأويله.

قراءة الفلاسفة للقرآن:

هكذا رأينا قراءة الفلاسفة للقرآن، كما تمثل ذلك فى فلسفة المدارس (المشائية الإسلامية) حين اتخذوا معلمهم الأول أرسطوطاليس لا محمدًا ﷺ، وجعلوا كعبتهم أثينا لا مكة، ودستورهم فلسفة اليونان لا حكمة القرآن.

عندئذٍ جعلوا القرآن تابعًا لما اعتقدوه من صحة كل ما جاء به أرسطو، فتكلفوا تأويل آياته المحكمات، فى البعث والنشور، والجنة والنار، وفى النبوة والوحى، وفى خلق السموات والأرض، وفى علم الله تعالى بكل شئ،

مما يلج فى الأرض وما يخرج منها، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها.

والآن، وبعد نحو عشرة قرون من عهد الفارابى وابن سينا، وغيرهما من المفتونين بالفلسفة الأرسطية خاصة، واليونانية عامة.. يكتشف العالم الحديث والمعاصر أن أفكار أرسطو عن الكون والحياة والإنسان كانت أفكارًا بدائية، وأن كثيرًا منها ثبت خطؤه بيقين، مثل موقع الأرض من الكون، وحصر العناصر فى أربعة هى: الماء والهواء والنار والتراب، وأن الأفلاك أجسام صلبة لا تقبل الخرق ولا الالتئام... إلخ ما قالوا، حتى قال أحد رجال العلم المعاصرين: إن تلميذ المدارس الابتدائية يعرف عن الكون اليوم معلومات صحيحة أكثر مما كان يعلمه سقراط وأفلاطون وأرسطو!!

قراءة المعتزلة للقرآن:

وما سقط فيه الفلاسفة وقع فيه المتكلمون بأقدار متفاوتة.

قرأ المعتزلة القرآن، وفسره من فسره منهم بعقلية المعتزلى، وروح المعتزلى الذى يؤمن بأفكار فرقته الأساسية: إن الإنسان خالق أفعال نفسه وإن الله لا يريد المعصية وأن ليس لله صفات ثبوتية كالعلم والقدرة والإرادة والحياة...إلخ.. وأن القرآن مخلوق.. وأن الله لا يرى فى الآخرة، وأن مرتكب الكبيرة فى منزلة بين المنزلتين، لا هو مؤمن ولا هو كافر، ولكنه مخلد فى النار، وأن الأنبياء والملائكة والمؤمنين لا يشفعون لمذنب فى الآخرة... إلخ.

ومن قرأ تفسيرًا مثل الكشاف للزمخشرى وجده - على علمه وفضله الذى اعترف به الجميع - يتكلف تكلفًا لا يليق بعلامة مثله، يحمل الآيات على مذهبه، كما تراه جليًّا فى مثل قول الله تعالى: ﴿**إن الله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء**﴾ وقد كررت مرتين فى سورة النساء [الآية ٤٨، والآية ١١٦] فقد فرق الله تعالى بين الشرك وما دونه من الذنوب ولكنه - أى الزمخشرى - سوى بينهما، فى أنهما لا يغفران إلا بالتوبة.

ومثل ذلك موقفه من قوله تعالى: ﴿**من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه**﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله: ﴿**لا يشفعون إلا لمن ارتضى**﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وغير ذلك من الآيات المثبتة للشفاعة بشرطها، وهى أن تكون بإذن الله تعالى، ولأهل التوحيد، ولكن الزمخشرى - مثل كل المعتزلة - يغلبون العدل على الرحمة، والوعيد على الوعد، والعقل على النقل، ولو أنصفوا وتأملوا حق التأمل لعلموا أن العقل المجرد عن الهوى

يقضى بإثبات الشفاعة؛ لأنها الأليق بكمال الله تعالى، وسابغ فضله، وواسع رحمته، وعظيم إحسانه.

ونحو ذلك موقفه من قوله تعالى عن يوم القيامة: ﴿**وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة**﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

وهى صريحة فى موضوعها، ولا سيما إذا أُضيف إليها صحاح الأحاديث.

وموقفه من مثل قوله تعالى: ﴿**ومن يُرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئًا أولئك الذين لم يُرد الله أن يطهر قلوبهم**﴾ [المائدة: ٤١] وقوله: ﴿**فمن يُرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يُرد أن يضله يجعل صدره ضيقًا حرجًا كأنما يصعد فى السماء**﴾ [الأنعام: ١٢٥] وتمحله رحمه الله فى تفسير هذه وتلك وما كان فى معناهما؛ لتوافق مذهبه فى أن المعاصى واقعة بغير إرادة الله تعالى؛ حتى قال العلامة ابن المنير فى انتصافه: كم يتلجلج هذا الفاضل والحق أبلج.

وقال معقبًا على قول الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى: ﴿**وما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله**﴾ [الأنعام: ١١١] أى: مشيئة إكراه واضطرار: "بل المراد: إلا أن يشاء منهم اختيار الإيمان، فإنه لو شاء منهم اختيارهم للإيمان لاختاروه وآمنوا حتمًا، ما شاء الله كان. والزمخشرى بنى على القاعدة الفاسدة فى اعتقاده أن الله تعالى شاء منهم الإيمان اختيارًا، فلم يؤمنوا، بل يقول هو وطائفته: إن أكثر ما شاء الله لم يقع... فإذا صدمتهم مثل هذه الآية بالرد تحيلوا فى المدافعة بحمل المشيئة المنفية على مشيئة القسر والاضطرار، وإنما يتم لهم ذلك لو كان القرآن يتبع الآراء، أما وهو القدوة والمتبوع، فما خالفه حينئذٍ وتزحزح عنه فإلى النار، وماذا بعد الحق إلا الضلال"(٤٤).

القاديانيون والقرآن:

وفى العصر الحديث نجد نموذجًا صارخًا لطائفةٍ تحمل أفكارًا ومعتقدات آمنت بصحتها، وسجنت نفسها فى داخلها، ودعت الناس إليها بحماس بالغ، باعتبارها نحلة جديدة، أو نبوة جديدة بعد نبوة محمد ﷺ، أو هى - كما وصفها محمد إقبال بحق - ثورة على النبوة المحمدية. تلك هى طائفة القاديانية.

نعم رأينا هذه الفئة بنحلتها هذه التى باينت بها جماعة المسلمين تقرأ القرآن وتفسره؛ لتفرض جملة آرائها وتصوراتها ومعتقداتها على آيات القرآن تحرفها عن مواضعها، وتؤولها على غير وجهها، وتنشر هذا التحريف وسوء التأويل

مترجمًا إلى عشرات اللغات فى العالم، للمسلمين وغير المسلمين، على أنه ترجمة القرآن أو ترجمة معانى القرآن.

أى إن القرآن الكريم لم يعد فى أيديهم كتاب الله بل كتاب (غلام أحمد) لم يعد كتاب الإسلام بل كتاب القاديانية؛ لأنه بات فى خدمة العقائد والأفكار القاديانية.

آمن القاديانيون بأن النبوة لم تُختَم بمحمدٍ ﷺ؛ ولهذا فسروا مثل قوله تعالى: ﴿ولكن رسول الله وخاتم النبيين﴾ بأنه زينة النبيين كالخاتم الذى يُلبس فى الأُصبع ليزينها ويحليها، وليس الخاتم الذى يختم به الكتاب بعد انتهائه، ولا الخاتِم بكسر التاء، كما صحت بذلك قراءة أخرى، وكما بينت ذلك السنة المشرفة، التى صورت نبوة محمد ﷺ بأنها اللبنة الأخيرة فى بنيان النبوة، وأنه لا نبىّ بعده، وعلى هذا أجمعت الأمة وفرغت من هذا الأمر، وأصبح من المعلوم عندها من الدين بالضرورة.

وآمن القاديانيون بأن الأنبياء الذين أرسلهم الله تعالى وتحدث عنهم القرآن وقص علينا قصصهم لم تكن لهم معجزات حسية، ولا آيات كونية ظهرت على أيديهم، وذلك ليفروا من أن يطالبهم أحدٌ بمعجزةٍ تثبت نبوة غلامهم، فكرُّوا يضربون بسيف التأويل المتعسف أعناق الآيات القرآنية الوفيرة التى ذكرت معجزات الأنبياء، مثل: عصا موسى وقلبها حية تسعى، وإخراج يده من جيبه بيضاء من غير سوء، وفلق البحر فرقين بضربة عصاه، فكان كل فرق كالطود العظيم، وضربه بها الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينًا بعدد الأسباط الذين معه قد علم كل أُناسٍ مشربهم.

ومثل معجزات المسيح عيسى ابن مريم، حيث يخلق من الطين كهيئة الطير ثم ينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله، ويبرئ الأكمه والأبرص ويحيى الموتى بإذن الله.

ومثل تسخير الريح والجن، وتكليم الطير والنمل لسليمان.

والإسراء لمحمدٍ ﷺ ...إلخ ما ذكر القرآن من آياتٍ لأنبياء الله ورسله، يقرأها كل من يفهم العربية، فلا يشك مثقال ذرة فى أنها خوارق كونية، وآيات حسية، أظهرها الله على أيديهم وأيدهم بها، تصديقًا لهم فى دعواهم، أو نعمة منه عليهم، أو تكريمًا لهم وتثبيتًا لأتباعهم.

لكن القاديانيين أخرجوها عن معانيها المفهومة من ألفاظها ولا يدل سياقها على غيرها؛ ليتأولوها تأولاً مغرقًا فى البعد والإغراب.

وآمن القاديانيون بوجوب الطاعة للكفار الذين كانوا يستعمرون بلاد الإسلام عند ظهوره، والذين مهدوا لهم السبيل، ووفروا لهم الحماية، ولا سيما الإنجليز، ووجهوا آيات القرآن توجيهًا يخدم فكرتهم، وينصر مذهبهم.

فإذا الله تعالى: ﴿**يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم**﴾ [النساء: ٥٩] صرفوا معنى (منكم) التي تدل بجلاء على أن أولى الأمر الذين لهم حق الطاعة يجب أن يكونوا من المسلمين، من (الذين آمنوا) المخاطبين في الآية الكريمة، فكلمة (من) تفيد البعضية كما يقول النحاة، أي أنهم جزء من المؤمنين الذين خوطبوا بالآية، حرف القاديانيون هذا المعنى الجلي إلى معنى اخترعوه من عند أنفسهم وقالوا: معنى (منكم) أي فيكم حتى يشمل أولى الأمر من الكفار المستعمرين، فطاعتهم واجبة مثل طاعة الله تبارك وتعالى، وطاعة رسوله ﷺ.

وزادوا الطين بلة، حين قالوا (بنسخ الجهاد) الذي كان مفروضًا على الأمة في عهد الرسالة وعهد الصحابة، وسلف الأمة، فهذا لم يعد له مكان اليوم، وقد جاءت النبوة الجديدة بنسخه. وبهذا تتحطم قوة المقاومة في الأمة، وتستسلم لعدوها، مقلمة الأظافر، لا تقاتل عن دينًا، ولا تدافع عن دين. تدنس أرضها، وتداس كرامتها، وتنتهك حرماتها، ويضطهد دعاتها، وتنتقص أطرافها، وهي مشلولة الأيدي، تسالم من حاربها، وتهادن من اعتدى عليها، وتحني الرأس له إكبارًا، وتقدم الطاعة له اختيارًا.

ومن أين يأتي سوء التأويل؟

إن من تتبع التأويلات الفاسدة - المعزوة إلى الفرق والمدارس القديمة المختلفة، أو إلى الفئات والمدارس الحديثة - يجد ان الآفة المشتركة بين الجميع ترجع إلى أحد أمرين:

١ - إما قصور في العلم والفكر.

٢ - وإما فساد في النية والقَصْد.

وقد يجتمع الأمران في طائفة أو شخص، فيكون من وراء ذلك فساد كبير، وشر كثير.

والقاصر في عمله - إذا لم يكن صاحب هوى - يمكن أن يرجع عن رأيه الكاسد، وتأويله الفاسد، إذا تبين له الحق، وصُحح له الخطأ، وعرف النص على وجهه.

أما فاسد النية فهيهات أن يرجع عن رأيه؛ لأنه من ﴿**من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم، وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله**﴾ [الجاثية: ٢٣].

الهوامش

(١) فتح القدير فى التفسير للشوكانى: ١/١٢، ١٣.

(٢) رواه البخارى فى صحيحه.

(٣) رواه البخارى فى: "أفعال العباد" وأحمد فى المسند، وابن ماجه فى سننه، من حديث عبد الله بن عمرو.

(٤) يعنى مثل: ﴿**من قَبْلِ أن يأتى يومٌ لاَ بَيْعٌ فِيه ولا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ**﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(٥) يقصد قوله تعالى: ﴿**أكفرت بالذى خلقك من تراب**﴾ [الكهف: ٣٧].

(٦) مثل الآية (٢) من سورة الأنعام، والآية (١٢) من المؤمنون، والآية (٧) من السجدة وغيرها.

(٧) مثل الآيات (٢٦) و(٢٨) و(٣٣) من سورة الحجر، والآية (١٤) من سورة الرحمن.

(٨) انظر: إيثار الحق على الخلق ص١٦١، ١٦٢.

(٩) رواه أحمد وأبو داود عن المقدام بن معد يكرب كما فى صحيح الجامع الصغير (٢٦٤٣).

(١٠) وكذلك جوَّده ابن كثير، وقواه ابن القيم ودافع عنه فى "إعلام الموقعين" والذهبى فى "مختصر العلل المتناهية".

(١١) انظر: أصول التفسير لابن تيمية ص٩٣ - ٩٥، بتحقيق د. عدنان زرزور، وأيضًا تفسير ابن كثير: ١/٣ - طبع الحلبى، وعمدة التفسير للعلامة أحمد شاكر: ١/٤١، ٤٤ - طبع دار المعارف.

(١٢) البرهان: ٢/١٥٦.

(١٣) الإتقان: ٤/١٨١ بتحقيق أبى الفضل إبراهيم - طبع المشهد الحسينى بالقاهرة.

(١٤) إعلام الموقعين: ٢/٣٣٠ - ٣٣١ط. مكتبة ابن تيمية.

(١٥) إيثار الحق على الخلق، ص١٦٣، ١٦٤.

(١٦) البرهان: ٢/١٧٥.

(١٧) رواه أحمد عن ابن عباس بهذا اللفظ بسند صحيح، وأصله فى الصحيحين بألفاظ مختلفة.

(١٨) أصول التفسير لابن تيمية، ص٩٥-٩٧.

(١٩) البرهان: ٢/١٧٥.

(٢٠) أصول التفسير لابن تيمية، ص١٠٤، ١٠٥.

(٢١) من رسالة له فى "التفسير" لخص السيوطى قدرًا كبيرًا منها فى "الإتقان": ٢/١٧٦ وما بعدها.

(٢٢) يعنى: المبسوطة الموسعة.

(٢٣) ربما عارض ذلك التفسير أن القرآن يقسم عادة بالليل إذا هجم ظلامه فى مقابلة النهار إذا ظهر ضياؤه، كما فى قوله تعالى: ﴿**والليل إذا يغشى . والنهار إذا تجلى**﴾ [الليل ١ - ٢]، ﴿**والنهار إذا جلاها . والليل إذا يغشاها**﴾ [الشمس: ٣-٤]، ﴿**والضحى . والليل إذا سجى**﴾ [الضحى: ١-٢]، فلا بد من مزيد تأمل ومقارنة، لترجيح أحد المعنيين.

(٢٤) إيثار الحق على الخلق، ص١٦٥، ١٦٦.

(٢٥) إيثار الحق على الخلق - المرجع السابق - ص١٦٦، ١٦٧.

(٢٦) البرهان: (٢: ص٢٠٠، ٢٠١).

(٢٧) انظر: تفسير ابن كثير جـ٢/ ٤٨١.

(٢٨) الإتقان جـ١/ ٣٨.

(٢٩) جـ٣، ص٣٤٧، ٣٤٨ ط المكتبة التجارية - بتعليق العلامة الشيخ عبد الله دراز.

(٣٠) الحرورية: يقصد بهم الخوارج الذين يكفرون المسلمين ويستحلّون دماءهم، وقد قاتلهم علي رضي الله عنه بمكان اجتمعوا فيه يقال له: حروراء، وإليه نسبوا.

(٣١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿**لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب أليم**﴾ [آل عمران: ١٨٨].

(٣٢) الموافقات: (٣: ٣٤٧- ٣٤٨) بتعليق العلامة الشيخ عبد الله دراز.

(٣٣) أسباب النزول للواحدي:٤.

(٣٤) الشراج، بشين معجمة مكسورة: جمع شرجة، بفتح فسكون، وهي مسايل الماء بالحرة، والحرة أرض ذات حجارة سود.

(٣٥) بقية الخبر: "ثم قال للزبير: اسق ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر، فاستوفى رسول الله ﷺ للزبير حقه، وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأي أراد فيه سعة للأنصاري وله، فلما أحفظ الأنصاري رسول الله ﷺ استوفى للزبير حقه في صريح الحكم. وانظر أسباب النزول ١٢٢، وتفسير القرطبي ٥: ٢٦٩.

(٣٦) بعدها في البرهان: (وجماعة من المحدثين يجعلون هذا من المرفوع المسند، كما في قول ابن عمر في قوله تعالى: ﴿**نساؤكم حرثٌ لكم**﴾، وأما الإمام أحمد فلم يدخله في المسند، وكذلك مسلم وغيره، وجعلوا هذا مما يقال بالاستدلال وبالتأويل).

(٣٧) البرهان: ١: ٣٢٣١.

(٣٨) المسوك: جمع مسك، وهو جلد الغنم وغيرها.

(٣٩) تفسير الطبري ٤: ٣١.

(٤٠) انظر: الإتقان: ١/ ٨٤ - ٨٧.

(٤١) في الأصل: عثمان بن مظعون، وهو خطأ، فقد مات عثمان في زمن النبوة بالمدينة.

(٤٢) الإتقان: ١: ٨٢ - ٨٤.

(٤٣) هو العلاّمة الشيخ محمد شفيع مفتي باكستان في عصره، وهو والد صديقنا الفقيه الشيخ محمد تقي العثماني حفظه الله.

(٤٤) انظر: الانتصاف من الكشاف جـ٢، ص٤٦، ٤٧، ط دار المعرفة - بيروت، وهو مطبوع مع الكشاف.